

ولانه يمنع صرفه في بعض الكفالات فيقول الرغبة فلو
استراه على الله كافر فوجده مسلما لا يرد له زوال
العيب ولو كانت الجارية بالغة لا يتخي او مستحاصة فهو
عيب لان ارتفاع الدم واستمرار علامة الداء يعين في
الارتفاع افض غاية البلوغ وهي سبعة عشر سنة
فيها عند ابي حنيفة همم الله ويوم في ذلك يقول الامم
قوله اذا انقضت اليه تكون الباطن قبل الفطن ويعد هو
الصحيح واذا حدث عند انقضاء عيب واطلع على
عيب كان عند الباطن فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد
المبيع لان الرد بالنقصان ولا يرد المبيع لان في الرد
استرا بالبايع لانه خرج عن ملكه بالملك ويعود اليه
معيبا فامتنع ولا يرد من دفع الضرع عند فسخ الرجوع
بالنقصان الا ان يرضى الباطن اذا باعته بعبه لانه رضي
بالضرر قال ومن اشترى ثوبا ففقطعه فوجد
به عيبا يرجع بالعب لانه استره الرد بالقطع فانه عيب
بمادته فانه كان الباطن اذا اقبله كذلك كان له ذلك لان
الامتناع بحقه وقد حمله فان باعه اشترى له يرجع
بشيء لان الرد امتنع بمراد الباطن فيصير الباطن جالس
المبيع فلا يرجع بالنقصان فاذا قطع الثوب وحاطه
او صبغه احمر او نبت السويقة بسمن ثم اطلع على
عيب يرجع بالنقصان لامتناع الرد بسبب الزيادة
لانه لا وجه للفسخ في المصل بدها الا بالانقضاء
عنه ولا وجد اليه معسا لان الزيادة ليست بمبيعة
فامتنع

فامتنع اصلا وليس للبايع ان يباخه لانا الامتناع
حق الشرع لا الحقه فان باعه اشترى بغيره ما يري
العيب يرجع بالنقصان لان الرد ممنوع اصلا قبله
فلا يكون بالبائع جالس المبيع وعن هذا قلنا ان من
اشترى ثوبا ففقطعه ففقطعه ثوبا سارا لرد الصغير
وخالط ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد
كبيرا يرجع لان التمليك حصل في الموه قبل الخياطة
وفي الثاني بعد التمليك اليه قال ومن اشترى
عيبا رجعا بالنقصان اما الموه فلان الملك يتنزه به
والامتناع بنقصانه حكيم لا يفعله واما الاعتناء
فانها سفيه ان لا يرجع لان الامتناع فيه يفعله فصار
كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انما ملك
لدا لادبي ما خلق في المصل محلا لملكه وانما بيتت
الملك فيه موقفا الى الاعتناء فصار انما وصار كملوك
وبعدا لان الشيء يتغير بانتهائه فيجعل كان الملك
باق والرد يتغير والتدبير والاستيلاء بمنزلة الاقتنا
لانه تغير النقل مع بقا الخلق بالامر الحكيم وان اتمقه على
مال لا يرجع بشيء لانه انما ملكه حينئذ وحين
الرد له الخبز المتبدل وعن ابي حنيفة همم الله الله يرجع
لانه انما ملكه وان كان لبعض فان قل اشترى
العبد وكان طعاما فاكله لا يرجع بشيء عند ابي حنيفة

195

Copyrighting University